

تحليل سوسيوي-اقتصادي لجريمة المرأة في المجتمع الجزائري

أ.د. أنيسة بريغت عسوس

جامعة عنابة

ملخص:

تعتبر جريمة المرأة في المدينة الجزائرية ظاهرة مرتبطة ارتباطا وطيدا بالتغير الاجتماعي الذي أحدث هزة في التماسك الاقتصادي والاجتماعي والتربوي للأسرة. إذ صاحب هذا التغير ضعف الرقابة الأسرية الناتج عن انشغال الوالدين بالعمل خارج المنزل وعدم وجود الأب في البيت حتى ساعة متأخرة من النهار، وتدني دخل الأسرة وانتشار البطالة بين أعضائها. مما أدى إلى انحراف العديد من الفتيات في المجتمع الجزائري وولوجهن عالم الإحرام.

ولتقدير واقع السلوك الإجرامي عند المرأة ومدى تباين أنماط الجريمة النسائية في الآونة الأخيرة في المجتمع الجزائري، انطلقنا من الإحصائيات الدالة والمتباينة التي سجلت في الفترة ما بين 2006 إلى غاية 2008. كما تطرقنا إلى بعض العوامل والدوافع التي أدت بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى ظهور ظاهرة جرائم النساء الجنائية في المجتمع الجزائري.

كلمات المفتاح: السلوك الإجرامي - أنماط جريمة المرأة - العوامل الاجتماعية والاقتصادية - التغير الاجتماعي.

Résumé: Les problèmes socio - économiques que confrontent les citoyens algériens ainsi que les changements culturels et environnementaux qui ont suivi la modernisation, l'urbanisation et la mondialisation dans les pays arabes en général et en Algérie en particulier, ont affecté la famille dans sa structure et sa fonction et, réduit la cohésion sociale de ses membres.

Ainsi, comme la famille est devenue incapable d'exercer ses fonctions de socialisation, les infractions pénales des femmes sont devenues très répandues.

Cet article traite donc la question des délits féminins en mettant l'accent sur les facteurs socio - économiques pouvant expliquer ce phénomène.

Mots clés: Comportement criminel - tendances criminelles des femmes - Facteurs socio-économiques - Changement social.

مقدمة:

لقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام بجرائم النساء بصدر كتاب أب الأنثروبولوجيا الجنائية والطبيب النفسي سيزر لمبروزو Cesar Lombroso ونجله Guglielmo Ferrero (المرأة المجرمة والعاهرة، 1895). حيث بينا العلاقة السببية بين علم وظائف أعضاء النساء (الحيض والأمومة وانقطاع الطمث الخ...) والانحراف. وفي نفس السياق، فقد برهن الباحثان Thomas Konopka Isaac & Gisela في كتابهما (The adolescent girl in conflict, 1966) على علاقة جريمة النساء بالباثولوجيا الاجتماعية والانحراف الجنسي. بينما ركز العالم (Otto Pollak, The criminality of women, 1950) على الطبيعة الخفية للفعل الإجرامي لدى المرأة وتساهل النظام القضائي نحوها، كما ركزت المؤلفة (Eileen B. Leonard, Women, crime and society: A critique of theoretical criminology, 1982) في كتابها على النظريات السوسيولوجية للجريمة النسوية المتمثلة في الشذوذ والثقافة الفرعية والمخالطة الفارقة والمراقبة والوصمة.

هكذا، وقد ازداد الاهتمام بالمرأة والجريمة في القرن العشرين، إلا أن الحديث عن العلاقة بين المرأة وظاهرة الفعل الإجرامي أصبح يطرح إشكالية معقدة، لا سيما وأن الباحثين الاجتماعيين باتوا يتناولون الموضوع من عدة جوانب منها: الاجتماعية والأخلاقية والقانونية والنفسية والدينية.

فالأستلة التي نطرحها في هذا البحث تتعلق بواقع الجريمة النسائية في المجتمع الجزائري، وكذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والدوافع التي تقف وراء ارتكاب المرأة لمثل هذه الجرائم. كما نتساءل أيضا عن أنماط الجرائم التي ترتكبها المرأة في الآونة الأخيرة.

وفي هذا البحث، نقوم بتحديد المصطلحات الأساسية لموضوع البحث ونعرض بعض الإحصائيات الدالة والمتبينة لواقع السلوك الإجرامي لدى المرأة الجزائرية. كما نعتمد في تحليلنا لظاهرة جريمة المرأة، على بعض المقاربات النظرية المفسرة للسلوك الإجرامي مع التطرق إلى أهم العوامل والدوافع المسؤولة عن إنتاج الجريمة النسائية في المجتمع الجزائري. إشكالية البحث:

لقيت ظاهرة جريمة النساء وافر الاهتمام من قبل علماء الاجتماع الجنائي وعلم الإجماع وعلماء النفس الجنائي. حيث ساهم تغير أوضاع المرأة الجزائرية اجتماعيا واقتصاديا وبنييا كثيرا في السنوات الأخيرة في تورطها في الأفعال الإجرامية الجنائية. فانتشرت ظاهرة الجريمة عند العنصر النسوي بمختلف أشكالها بشكل سريع وخطير، إذ لم تعد الجريمة حكرا على الرجل، بل أصبحت بعض النساء تنشطن في عالم الجريمة المنظمة الذي يتطلب الكثير من الجرأة والشجاعة والقوة البدنية، فضلا عن تورطهن وانخراطهن كأعضاء فاعلة مدبرة ومسؤولة عن اقتراف الجرائم. فالمرأة تشترك اليوم مع جماعة الرفاق (من كلا الجنسين) في شبكات مختصة في شتى أنواع الجرائم مثل: جرائم الإجهاض وقتل الجنين وجرائم المخدرات (زراعة، تعاطي، تهريب والاتجار في المخدرات) والسطو على الممتلكات وسرقة السيارات والاحتيال والتزوير في محررات رسمية والرشوة والاختلاس وجرائم البغاء والآداب العامة وجرائم القتل وغيرها.

فالأستلة التي نطرحها في هذا البحث تتعلق بماهية واقع الجريمة النسائية في المجتمع الجزائري؟ وكذلك العوامل (الاجتماعية والاقتصادية) والدوافع التي تقف وراء ارتكاب المرأة لمثل هذه الجرائم؟ وأخيرا، نتساءل عن أنماط الجرائم التي ترتكبها المرأة في الآونة الأخيرة في المناطق الحضرية الجزائرية؟ حيث نحاول الإجابة على هذه التساؤلات بمعالجة الموضوع بطريقة سوسيولوجية بالتركيز على المفهوم الأساسي في هذا البحث المتمثل في جريمة المرأة.

وتأتي أهمية دراسة هذا الموضوع من حيث خطورة الفعل الإجرامي على الأسرة التي تنتمي إليها المرأة وزوجها وأطفالها من ناحية، وأثر هذا الفعل على الجيران والأقارب وغيرهم من أفراد المجتمع من ناحية أخرى. وقبل الاسترسال في البحث، فإنه من الأهمية بمكان تحديد هذا المفهوم من المنظور السوسيوي - اقتصادي، حتى نلّم بالموضوع ونضع القارئ في الصورة.

أولا: تعريف مفهوم الجريمة عند المرأة وتعدد منظوراتها:

تستوجب محاولة تعريف الظاهرة الإجرامية لدى المرأة تحديد بعدين مختلفين لهذه الظاهرة، منهما:

1. الجريمة من المنظور السوسيولوجي:

يعرف "العالم رادكليف براون Radcliffe Brown" الجريمة بأنها:

"انتهاك العرف السائد، مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه. فلا يمكن أن يندرج السلوك الإنساني في دائرة الإجماع إلا إذا توفرت فيه ثلاثة أركان هي:

➤ قيمة تقدرها وتحترمها الجماعة ككل أو فئة من تلك الجماعة.

➤ صراع ثقافي يوجد في فئة من تلك الجماعة لدرجة أن أفرادها لا يقدرّون هذه القيمة ولا يحترمونها.

➤ وموقف عدواني نحو الضغط مطبق من جانب هؤلاء الذين يقدرون تلك القيمة ويحترمونها اتجاه هؤلاء الذين يتجاوزونها ولا يقدرونها" (1).

كما يلاحظ علماء الاجتماع في سلوكيات الشخصية الإجرامية تصاعد الشهوة الغريزية وقصور العاطفة الاجتماعية. حيث تحتل الغريزة الشهوانية مكانة العقل وتصبح الأخلاق وسيلة لإشباع هذه الشهوة. إذ يمر السلوك الإجرامي بأربع مراحل رئيسية:

➤ مرحلة لاقتناع بضرورة تبني السلوك الإجرامي لكونه الطريق الوحيد لتحسين ظروف الحياة.

➤ مرحلة التآرجح بين الخوف من الإقدام على الفعل الإجرامي والوقوع بين أيدي العدالة.

➤ مرحلة تطبيع السلوك الإجرامي والاقتناع بأن لا مجال للتوبة، حيث فات الأوان وتمت عملية الوصمة من طرف المجتمع.

➤ أما المرحلة الأخيرة، فتتمثل في التعامل بقسوة وبدون رحمة وشفقة مع الأشخاص الأسوياء.

ومن جهة أخرى، يصف علماء الاجتماع الشخصية الإجرامية بأنها:

➤ غير قادرة على التمييز بين السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ.

➤ تُطور السلوك الإجرامي بطريقة مدروسة ومحكمة بمساعدة رفاق السوء.

➤ ولديها إحساس باللذة النفسية عند الاعتزال عن العالم الخارجي وتعاطي الخمر والمخدرات، وكذلك طمس الضمير

الاجتماعي والديني لتفادي أي صراع داخلي (Andrews, Don A.,

and James Bonta, 2010; Walsh, Anthony, and Lee Ellis, 2007)

يصنف علماء الاجتماع المجرمين بحسب أشكالهم إلى: المجرم المنون، المجرم بالميلاد، المجرم المعتاد، المجرم بالصدفة والمجرم

بالعاطفة. وحسب تعريف العالم الانثروبولوجي سيزر لومبروزو، يمكن القول أن المجرم بالصدفة، هو المجرم الذي لا يوجد

لديه أساسا أي ميل إلى الجريمة وينقاد إليها في ظروف ظرفية وقهرية.

وقد ركز علماء الاجتماع في معالجة جرائم النساء على بعدين أساسيين: الأول اجتماعي يتعلق بتأثير سلوك المرأة غير

السوي على البناء الاجتماعي - العلائق. أما الثاني، فهو سوسيولوجي ويرتبط بسلوك خرق قواعد الضبط الاجتماعي

لأسباب ترجع لشخصية المرأة أو ظروفها الاجتماعية.

أما العالم "ميرتون R. Merton"، فيرى أن "السلوك الجانح في غالبيته لا ينشأ نتيجة بواعث ودوافع فردية للخروج على

الضبط الاجتماعي، كما ذهب إلى ذلك علماء النفس، ولكن على العكس تماما فإنه تشكل سلوك إجرامي هو حصيلة

تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع" (2).

حيث يعتقد الباحث حوحو حسان، في مقال سجله في منتدى المهندس المغاربي أنه من الواضح أن ميرتون: "قد بالغ في

تفسير الظاهرة الإجرامية بإرجاعها إلى خلل قائم فقط في الثقافة المجتمعية. فهو بذلك اسقط المسؤولية على الجانب النفسي

وتكوين الشخصية الفردية" (3). لا سيما وأن هناك عدة عوامل اجتماعية لجريمة المرأة، والتي تتمثل في التفكك الأسري

وإهمال الأسرة للوظائف الأساسية المنوطة بها والمخالطة الفارقة والبيئة السكنية المزرية والبيئة الترويجية وأوقات الفراغ وبيئة

العمل وضعف الوازع الديني.

2. الجريمة من المنظور الاقتصادي (البرجماتي):

ركز علماء الاقتصاد في تفسير السلوك الإجرامي بإرجاعه لحسابات التكلفة والعائد الاقتصادي والتقلبات الاقتصادية التي تنال من الأسعار وانخفاض قيمة النقد وقوته الشرائية. حيث يكون للعوامل الاقتصادية دور معتبر في دفع المرأة نحو السلوك الإجرامي، أهمها:

❖ عامل الفقر أو قلة الموارد المادية التي تخلق عند المرأة الشعور بنوع من التهميش وانعدام العدالة الاجتماعية، مما يدفعها إلى السرقة أو المتاجرة بجسدها أو اللجوء إلى طرق غير شرعية مثل التحايل على القانون وغيرها لإشباع الحاجات الضرورية من مأكل وملبس وإعالة الأسرة.

❖ عامل البطالة وعدم إتاحة المرأة فرص العمل، قد يدفعها إلى البحث عن أنماط اجتماعية وقيمة تتنافى تماما وقانون الدولة، مما يساهم في زيادة احتمال وقوعها في الخطأ وارتكاب الفعل الإجرامي. كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي يقوم على مبدأ ملكية الدولة لوسائل الإنتاج قد يشجع فكرة المال العام، مما يدفع إلى ارتكاب جرائم الاختلاس والتهرب الجمركي والغش التجاري والاستيلاء على المال العام وتخريب الممتلكات العمومية (إسماعيل قيرة، 2000؛ Young, G & al, 1994).

أما الاختلال في توزيع الدخل القومي وإثراء أهل النخبة والطبقة الحاكمة على حساب المعوزين والعاطلين عن العمل، فقد يدفع بعض النساء إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية يعبرن بها عن سخطهن على أصحاب رؤوس الأموال والرعاة وكبار المسؤولين، وفي نفس الوقت يحققن عن طريقها مستوى معيشي أفضل (C, 1988 ; Fineman. M.A, 2005 ; Mackinnon. K, 1989 ; Abrams. K).

وعلى العموم، يمكن القول بأن الفقر ليس العامل الوحيد وراء تشكيل السلوك الإجرامي لدى المرأة، بل يُعتبر عاملا مهيا يتضافر مع عوامل سيكولوجية واجتماعية فينتج السلوك المخالف للقانون.

وبعد تعرضنا للبعدين الاجتماعي والاقتصادي لظاهرة جريمة المرأة، فإن أحسن دليل لإدراك اتساع وخطورة المشكلة وانتشار الجريمة لدى المرأة، يتمثل في الإحصائيات الدالة والمتبينة التي سجلت في الحقبة الأخيرة.

ثانيا: مدى انتشار السلوك الإجرامي لدى المرأة الجزائرية من خلال الإحصائيات:

تكشف الأرقام الإحصائية لظاهرة إجرام النساء في الجزائر حقائق مهمة جدا. فحسب تقرير مصالح الشرطة القضائية، فإنه خلال سنة 2006 تم إيقاف أكثر من 4121 امرأة متورطة في جميع أشكال الجريمة منها: المساس بالأشخاص ويتصدر القائمة الضرب والجرح العمدي ب 2219 متورطة وتم تسجيل تورط 299 امرأة في التهديد والشتم والقذف ب 565 متورطة. فيما تورط ما لا يقل عن 54 امرأة في جريمة القتل العمدي و 06 نساء في القتل غير المتعمد، يليها المساس بالعائلة والآداب العامة حيث تم إيقاف 549 امرأة في جريمة إنشاء محل للدعارة و 114 بتهمة تخريض القصر على الفسق والدعارة. أما فيما يتعلق بالمساس بالممتلكات، فتأتي السرقات باعتبارها أكثر الجرائم المرتكبة من طرف فئة النساء، فلم تعد تتم بأشكال تقليدية، حيث تم إيقاف لصات استعملن التهديد بالسلاح الأبيض والغاز المسيل للدموع واستعمال مختلف وسائل العنف. حيث تبين الإحصائيات تورط 615 امرأة متورطة، 175 منهن تم إيقافهن في السرقات بالخطف و 78 امرأة في السرقة بالكسر و 72 امرأة بتهمة السرقة بالعنف وحتى السرقة بالتهديد والتي سجلت تورط 41 امرأة و 27 في السرقة باستعمال مفاتيح مصطنعة و 27 أخرى في السرقة بالنشل، تخطيم وتخريب أملاك الغير ب 126 امرأة⁽⁴⁾.

واستنادا إلى تقرير أعدته مصالح الدرك الوطني، فإن التلمسانيات تصدرن القائمة من حيث عدد الجرائم خلال نفس السنة ب 119 متورطة، تليهن العاصميات ب 115 متورطة وعين تموشنت ب 76 متورطة والواهرانيات ب 69 متورطة وبشار ب 53 متورطة ومستغانم ب 49 متورطة وتندوف ب 45 متورطة والتيارتيات ب 36 متورطة ثم ميله ب 34 متورطة. وما تبقى من عدد الجرائم تتقاسمها نساء من عدة ولايات من الوطن سواء من الشرق أو الغرب أو الوسط والمناطق الداخلية وحتى الجنوب بدرجات متفاوتة⁽⁵⁾.

وفي تقرير آخر أعدته مصالح الشرطة القضائية بالتعاون مع مصالح الدرك الوطني، فإنه خلال السداسي الأول من سنة 2007، قد تورطت أكثر من 1594 امرأة في مختلف قضايا الإحرام منها السرقة بجميع أشكالها وسرقة السيارات وابتزاز الأموال ب 142 متورطة و 33 امرأة متورطة في القتل العمدي والضرب والجرح العمدي 897 متورطة و 61 متورطة في تخريض القصر على الفسق والدعارة وغيرها⁽⁶⁾.

وجاء في تقرير آخر أعدته نفس المصالح، ويتعلق هذه المرة بحصيلة السداسي الأول لنفس السنة والتي سجل خلالها ما لا يقل عن 531 جريمة ارتكبتها نساء من مختلف الأعمار. وتأتي تمناست في مقدمة الولايات من حيث عدد النساء المتورطات في الجريمة ب 50 امرأة، يليها عين تموشنت ب 44، وفي المركز الثالث إليزي ب 35 امرأة وبشار ب 131 امرأة متورطة ووهران ب 29 امرأة وتندوف ب 26 متورطة وتيبازة ب 23 متورطة ثم العاصمة ب 20 امرأة متورطة. وما تبقى من الجرائم النسوية سجلت بمختلف ولايات الوطن⁽⁷⁾.

ووفقا لمصادر قضائية، فقد تم تورط أكثر من 644 امرأة في حوالي 119 نوع من الجريمة وذلك منذ بداية العام 2008. وأنه تم توقيف أكثر من 500 امرأة منذ بداية العام 2008 بتهمة ارتكاب جرائم عديدة منها: السرقة باستعمال السلاح الأبيض وسرقة السيارات وممارسة الأعمال المنافية للأداب.

وجاءت الأرقام المتعلقة بالفترة الممتدة بين شهر يناير/جانفي إلى غاية أوت/أغسطس كما يلي:

❖ 201 موقوفة في جرائم تكوين والانضمام لجماعة أشرار.

❖ 191 موقوفة في جرائم الضرب والجرح العمدي.

❖ 141 موقوفة لتورطها في جرائم الهجرة السرية اللاشرعية.

❖ 40 موقوفة في قضايا تزوير وثائق إدارية.

❖ 26 موقوفة في قضايا قتل عمدي.

❖ 26 موقوفة في قضايا مخدرات⁽⁸⁾.

وهنا يمكن أن ندرج دراسة للدكتور بوفولة بوخميس من جامعة عنابة وموزو بركو من جامعة باتنة لسنة 2009، حول "التغير الاجتماعي والأسري وعلاقته بالسلوك الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري"، حيث أظهرت أن السجينات ينتمين غالبا إلى أسر أفرادها من ذوي سوابق عدلية. حيث تتميز البيئة التي نشأ فيها بانحراف بعض أفراد الأسرة، خاصة الوالدين بممارسة العنف ضدهن، فضلا عن التفكك الأسري واضطراب المحيط الثقافي.

وتحورت إشكالية الدراسة التي شملت عينتها 90 امرأة سجيئة، حول العوامل الدافعة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري وخصائص البيئة التي ترعرعت فيها المرأة المجرمة وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المرأة العازبة أكثر ارتكابا للجريمة من المرأة المتزوجة كما أن نسبة عودة المرأة إلى الجريمة أقل بكثير مقارنة بالرجل.

وهذا راجع في اعتقادي إلى الحاجات النفسية والاجتماعية والأمنية والثقافية والاقتصادية والصحية التي تسهر على توفيرها التنشئة الأسرية والاجتماعية للفتيات على وجه الخصوص، مما يسهم في بث الطمأنينة والاستقرار في نفوسهن كما يحميهن من الانخراط أو العود إلى عالم الإجرام.

وبينت الاستجابات أن أكثر الجرائم المرتكبة من طرف المرأة السجينة هي القتل ثم الدعارة والسرقه والزنا، حيث تتراوح مدة العقوبة المفروضة عليهن بين ست سنوات و15 سنة. وعلاوة على ذلك، اتضح أيضا، أن السجينات استعملن كل ما يمكن أن يستعمله الرجل من وسائل لدى ارتكابهن للجرائم ضد الأصول والأبناء والأزواج. كما ورد في الدراسة أن نسبة الجرائم المرتكبة من طرف المرأة القاطنة بالريف بلغت 52.40% مقابل 47.60% من الجرائم التي ارتكبتها نساء المدينة.

وعلى صعيد آخر، كشفت مقابلة مع عينة السجينات، أنهن متوسطات الجمال ومشحونات بالغضب والحقد أيضا كما يتميزن بشدة الانفعال. وبدا كذلك أن كل واحدة منهن تبحث عن مبرر لفعاليتها، علاوة على وضع تصور مخوف بالتشاؤم تجاه المستقبل والسعي إلى التكفير عن الذنب بالشعائر الدينية، لاسيما وأن انخفاض تقدير الذات في وسطهن يصل إلى نسبة كبيرة⁽⁹⁾.

كما أفاد تحقيق لمصالح الدرك الوطني أن هناك حوالي 80 ألف حالة إجهاض سنويا وأكثر من 7000 ولادة غير شرعية. كما أشار التحقيق إلى أنه في فترة 8 أشهر من سنة 2006، توفيت 78 امرأة حامل بطرق غير شرعية خضعت للإجهاض. وفي نفس السنة وخلال 6 أشهر عثرت مصالح الأمن الوطني على 66 جثة لرضع حديثي الولادة أغلبنهم قتلوا خنقا ورمي بهم في القمامات والمزابل العمومية⁽¹⁰⁾.

وبينما أحصت مصالح الأمن 109 رضيعا حديثي الولادة تم رميهم في الشوارع خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2007 على المستوى الوطني، من بينهم 22 رضيعا، فإنه خلال الفترة الممتدة بين الفاتح جانفي إلى غاية شهر أكتوبر من نفس السنة، قد أحصت مصالح الأمن 35 جثة لرضع حديثي الولادة، وجدوا متوفين.

في حين تم إحصاء 74 رضيعا عثر عليهم على قيد الحياة تم التخلي عنهم في مختلف الأماكن العمومية، وذلك حسب الإحصائيات الصادرة عن المكتب الوطني لحماية الطفولة وجنوح الأحداث على مستوى مديرية الشرطة القضائية⁽¹¹⁾.

وبالإضافة إلى انتشار الدعارة والاعتصاب في المدن الجزائرية الكبرى وزيادة ظاهرة عدد الأمهات العازبات وما يترتب عنها من جرائم الحمل غير الشرعي وقتل النفس، فإن الجزائريات اللواتي يتخذن جماعهن وبراءتهن وحيلتهن وسيلة للإيقاع بالضحايا وتحقيق غرضهن في الكسب السريع أخذت تزداد خطورة وانتشارا في الحقبة الأخيرة.

وفي ضوء هذا التغير الاجتماعي والأسري الذي ينتج عنه ضعف في روح المقاومة النفسية والاجتماعية للمغريات المادية وضعف في الوازع الديني والخلقي، سنستعين بعدد من النظريات لتفسير بعض مظاهره ونتائجه على البني الأسرية والاجتماعية. ومن هذه المقاربات النظريات: النظريات النفسية الاجتماعية والنظريات الجندرية:

ثالثا: المقاربات النظرية المفسرة للسلوك الإجرامي لدى المرأة:

سوف نقصر في هذا البحث على التفسيرات النفسية الاجتماعية للظاهرة المدروسة المتمثلة في الاتجاه الثقافي والاتجاه البيئي (الايكولوجي) والاتجاه التفاعلي (الوصم) والاتجاه الاقتصادي وكذلك التفسيرات الجندرية الحديثة لأن هذين الاتجاهين انتشر واسع خاصة في المدرسة الأمريكية والسوفياتية، حيث يفرز نطاقهما الواسع، بعض الاتجاهات التي تتناول ظاهرة السلوك المنحرف لدى المرأة بالتفسير.

1- التفسيرات النفسية الاجتماعية:

يعتقد العالم، "جبرائيل تارد" J.G. Tarde, les lois de l'imitation, 1890 المختص في علم اجتماع الجريمة وعلم النفس الاجتماعي أن إجرام النساء ظاهرة نفسية اجتماعية. حيث يعزو السلوك الخارج عن القانون إلى عامل نفسي اجتماعي رئيسي هو المحاكاة والتقليد والمتابعة أو المشابهة.

فالمرأة تحمل صفات الأنوثة كالرقة والحنان والعاطفة والأمومة، إلا أن ذلك قد يؤدي إلى سرعة تأثرها بالمحيط الاجتماعي والأسري الذي تعيش فيه. كما يؤثر ذلك على شدة انفعالاتها وعواطفها، مما يؤدي بدوره إلى فقدان توازنها النفسي والعصبي والذي قد يدفعها إلى ارتكاب الجريمة. أما أهم المؤثرات البيئية التي قد تؤثر سلباً على سلوك المرأة بوجه عام، والسلوك الإجرامي لديها على وجه الخصوص، فتتمثل في أفراد الأسرة والمدرسة ورفاق السوء.

❖ الاتجاه الثقافي: يعتبر العالم الأمريكي (أدوين سذرلاند - E. Sutherland, 1939) رائد الاتجاه الثقافي بنظريته في الاختلاط التفاضلي. فهذه النظرية تنظر للمرأة على أنها جزء من الجماعة التي تنتمي إليها، وبالتالي فهي تتبنى كل مواقفها وتصرفاتها واتجاهاتها، ومن هنا فهي تتعلم عدم احترام القانون من خلال نظرتها لموقف جماعتها من هذا القانون. وإذا كان هناك انقسام في الرأي بين الجماعة التي تحوط المرأة تجاه القانون، فهنا تبدأ تعيش الصراع الثقافي حول مدى مناسبة نصوص القانون من عدمه.

وعملية تعلم السلوك الانحرافي لدى المرأة تشمل: التخطيط، التحضير، وطرق ارتكاب الجريمة ووسائل إخفائها، إضافة إلى التبريرات التي تعطى لهذه التصرفات. كما تتباين العلاقات التفاضلية نسبياً بحسب أربع عمليات، وهي: التكرار، الاستمرارية، الأسبقية، والعمق. وحسب Sutherland، فالسلوك الانحرافي تكتسبه المرأة بالتعليم ولا الوراثة. وهذا السلوك تتعلمه بالاتصال الاجتماعي والتفاعل مع رفاق السوء حيث تكون العلاقات متينة.

❖ الاتجاه البيئي (الايكولوجي): يدرس هذا الاتجاه السلوك المنحرف وارتباطه بنمو المدن وامتدادها واحتوائها على خليط من الثقافات (ثقافة الطلاب والعمال والمهاجرين الجدد والمنحرفين والمدمنين وتجار المخدرات واللصوص) ومستويات مختلفة من الناحية الاقتصادية (المؤسسات التجارية والمرافق الحيوية، وأحياء الطبقة الدنيا وأحياء الطبقة الوسطى وأحياء ما بعد الضواحي للأثرياء).

ويحدد (Clifford R. Shaw & D. Mc kay, 1930-1940) منطقة الجنوح التي يعتبرها جزءاً من التراث الايكولوجي في المنطقة الكادحة التي تتميز بكثرة الإزدحام وقدم المباني وعدم استقرار السكان. ويقول Shaw & Mc Kay أن مناطق الجنوح تُضعف من أساليب الضبط الاجتماعي إلى درجة عدم التزام الفتيات بالامتثال للمعايير الثقافية المقبولة داخل المجتمع.

❖ الاتجاه التفاعلي (الوصم): لقد ذهب Herbert Mead, 1934 وأتباعه إلى أن الوصمة الاجتماعية تزداد بناء على حجم العقوبات المفروضة على النساء اللواتي تخالفن القانون ونوع الخطأ المقترف، كما أن الإجراءات التي تتخذ نحو منتهكات القانون تؤدي إلى هدم التفاعل بينهن وبين أفراد المجتمع، مما يخلق روح العداوة عند النساء المجرمات. أما 1973 H. Becker، فيوضح أن الانحراف ينشئه ويخلقه المجتمع الذي يضع القواعد الاجتماعية التي يُمثل الخروج عنها انحرافاً، ومن ثم وصمت بالخارجة عن القواعد لاجتماعية كل من أساءت التصرف

Mead, G. H. (1934); Tannenbaum, F. (1938); Becker, H. (1973) [1963]; Lemert, E. M. (1951); Matza, D. (1969); Gove, Walter R. (1975); Adam, B. (1978); Mackay, J. H. (1985).

❖ الاتجاه الاقتصادي: أهم العوامل الاقتصادية، يحددها أتباع الاتجاه الاقتصادي بالتغيرات الاقتصادية المختلفة (مثل: الغنى أو عجز المرأة عن إشباع حاجاتها ومتطلبات أسرتها الضرورية وفترة الرخاء أو فترة الكساد الاقتصادي أو ترك البنات مقاعد الدراسة في سن مبكرة مما ينتج عنه تفشي الأمية والبطالة بينهن) التي لها أثر على ارتكاب المرأة الجريمة مثل: السرقة والزنا والدعارة والاحتيال وخيانة الأمانة... الخ (Mitchell Ferri, 1920; Burt, C.L, 1923; Mary Carpenter, 1924; Adolph Quetelet, 1987; Sheldon and Eleanor Glueck, 1987).
وخلافا للرأي السابق، يعتقد Sutherland, 1983 أن الفعل الانحرافي يرتبط بالثروة وليس الفقر، لأن الأغنياء يكتسبون النفوذ في المجتمع بسبب ثرائهم، وذلك مما يساعدهم على إخفاء أكبر الخسائر السياسية وأخطر الإصابات الإجرامية عن السلطات المختصة والرأي العام (Geis, 1973; Pearce, 1976; Clinard and Yeager, 1980; Pepinsky and Jesilow, 1987; Cullen, Maakestaad and Cavender, 1987).

2- التفسيرات الجندرية:

تتحدى الباحثات الليبراليات في مجال المرأة الجريمة الادعاءات الجنسية التي أدلى بها أتباع عالم الجريمة Lombroso، مؤكدة وجود تمييز ضد النساء على أساس الجنس وأنهن محرومات من الوصول إلى نفس الفرص السياسية والوظيفية والشخصية التي يتمتع بها الرجال. ووفقا لهذه الآراء المتقدمة، يمكن تخفيض نسبة إجرام المرأة عن طريق إزالة جميع العقبات التي تحول دون وصولها إلى التعليم والعمل المدفوع الأجر والنشاط السياسي.

وبهذا الصدد، طرحت الباحثة في الإجرام النسوي (Rita Simon, woman and crime, 1975)، تفسيراً قائماً على نظرية F. Adler (تلميذ فرويد) (F. Adler, Sisters in crime: The rise of the new female criminal, 1976)، مفاده أن جرائم النساء تنتج عن مجتمع يخضع للسيطرة الذكورية في المجال الاقتصادي والاجتماعي. وبناءً على دراسة جرائم الإناث للأعوام (1953، 1963، 1972)، وجدت سيمون زيادة ملحوظة في جرائم النساء، لاسيما الجرائم ذات الطابع الاقتصادي، فيما لم تتغير جرائمهن ذات الطبيعة العدوانية. وقد فسرت ذلك بقولها: أن العمل المأجور قد قدم للمرأة فرصاً اقتصادية وحقوقاً لم تكن تتمتع بها من قبل، فأصبحت هذه الأخيرة تتمتع باستقلالية وحرية أكثر. لكن في الوقت ذاته، باتت أكثر عرضة للانخراط في أنواع الجرائم التي يرتكبها الرجال. وفي نفس السياق، طرحت الباحثة M.A. Fineman بعد دراسات ميدانية امتدت من عام 1980 إلى عام 1994، "نظرية التهميش الاقتصادي"، حيث توصلت إلى تفسير يضاف إلى مدخل (الفرصة) الذي جاءت به سيمون، والذي مؤداه أنه لا توجد فرص حقيقية ودافعة أمام المرأة العاملة بصفة عامة، بل هناك مجرد رد عقلائي من نساء الطبقات الدنيا اللواتي تعانين من التهميش الاقتصادي أو البطالة أو تدني الدخل الشهري (M.A. Fineman, 1980; Shower, 1977; N. S.N, (Simon, 1975; R. Simon, 1975).

وبعد تعرضنا إلى جرد للمقاربات النظرية التي قدمت تفسيراً ملائماً للسلوك الإجرامي لدى المرأة، سوف نتعرض إلى بعض العوامل والدوافع والتغيرات الاجتماعية التي أدت بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى إنتاج جريمة المرأة في الجزائر من خلال بعض الدراسات والبحوث والأحداث اليومية.

رابعاً: العوامل والدوافع والتغيرات الاجتماعية المسؤولة عن إنتاج جريمة المرأة في المجتمع الجزائري:

من أهم العوامل والدوافع التي نالت الاهتمام في بحثنا العوامل النفسية الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن التغيرات الاجتماعية التي طرأت على نسق القيم الأسرية والاجتماعية. وعلى الرغم من إمكانية قبول احتمال تأثير العوامل البيولوجية والنفسية، إلا أن العقد النفسية والشعور بالإحباط لم يعد يعول عليها اليوم في تفسير السلوك الإجرامي لأنها لا

تشكل بمفردها عوامل كافية في تفسير الإحرام. إذ تحتاج معها إلى وسط اجتماعي يكون الضبط الاجتماعي فيه ضعيفا ليتيح للنساء اللواتي يشعن بالغضب الشديد أو الغيرة المرضية أو الحقد الشرس الانخراط في تيارات السلوك الإجرامي.

1. العوامل الاجتماعية والاقتصادية لجريمة المرأة:

من أخطر أنماط جريمة المرأة والأكثر انتشارا في مجتمعا، الأفعال السلوكية الإجرامية ذات العلاقة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. هذه الأنماط السلوكية تتمثل بصفة عامة في انخفاض المستوى التعليمي للمرأة والبطالة وعدم القدرة على إعالة الأسرة في حالة الانفصال أو الطلاق والإصابة بالأمراض المستعصية ووجود عصابة إجرامية تستقطب المرأة التي تكون في وضعية مالية صعبة لجرها نحو عالم الانحراف والجريمة (سامية، س ورشيدة، د، 2000؛ سامية محمد جابر، 2000؛ عبد الرحمان محمد العيسوي، 2004؛ الطيب نوار، 2004؛ ولي جليل الخفاجي، 2009؛ بوخميس بوفولة، 2009).

ومن العوامل الاجتماعية والاقتصادية لجريمة المرأة ما يلي:

❖ الظروف الاجتماعية والمادية:

تظهر بوادر الانحلال الوظيفي الأسري من مصدرين أساسيين: أولهما التفكك الأسري وثانيهما عدم ممارسة الأسرة لوظائفها الأساسية المنوطة بها من مختلف الأنشطة الاقتصادية والدينية والاجتماعية والتربوية والترفيهية، وذلك لإعداد المرأة من الناحية الجسدية، والصحية، وتكوين وبلورة شخصيتها.

فمن جهة، نجد أن ضعف الرقابة الأسرية الناتج عن انشغال الوالدين بالعمل خارج المنزل وعدم وجود الأب في البيت حتى ساعة متأخرة من النهار، وتدني دخل الأسرة وانتشار البطالة بين أعضائها، فضلا عن التفكك الأسري بسبب الطلاق وانفصال الوالدين أو وفاة أحدهما، قد يؤدي إلى تلاشي الرقابة والرعاية، مما يؤدي بدوره إلى انحلال أخلاق المرأة على وجه الخصوص.

ومن جهة أخرى، فإن ضعف الوازع الديني عند المرأة وعدم تمسكها بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف يعني ضعف قيمها الدينية والأخلاقية ومبادئها السامية. حيث أشار العديد من علماء الإحرام إلى أهمية الدين في وقاية المجتمع من السلوك الانحرافي أو الإجرامي (سالم ساري، 1984؛ عبد الله غانم، 1994).

هذا وقد أكد ولتر ملر W. Miller, 1958 العلاقة الدالة إحصائيا بين جنوح الأحداث والفقر (أو العوز الاقتصادي).

كما قدم عدنان الدوري تلخيصا لمجموعة من الدراسات تمثل في حصرها بخمس مجموعات أساسية منها مثلا:

"تلك المجموعة التي تركز على عوامل اقتصادية مثل المواسم والتقلبات في الأسعار، أيضا تلك الدراسات التي ركزت على درجة عجز الفرد عن إشباع احتياجاته ودور ذلك في ارتكابه سلوك إجرامي. بينما اهتمت مجموعة أخرى بمتغيرات مثل المهنة والدخل. ومثل هذه الدراسات، تلك التي قدمها «بونجي Bonji» في إيطاليا وانتهى منها للقول بأن الجريمة تصل ذروتها في المهن التجارية وتنخفض كلما اتجهنا نحو المهن المرتبطة بالزراعة. أما المجموعة الأخرى من هذه الدراسات، فقد اهتمت بمتغيرات منها البطالة وأثرها على معدلات الجريمة" (11).

❖ المدرسة والتعليم:

أما التعليم فيمنح ويصقل الشخصية، مقلصا الميول الإجرامية الغريزية، وهذا يؤدي إلى تخفيف حدة بعض الجرائم المرتبطة بالأمية، والجهل والإغراءات المادية. حيث يؤكد الشاعر والكاتب والسياسي الفرنسي Victor Hugo 1885 - 1802 أن: "كل مدرسة تُفتح يُقابلها سجن يُغلق. فالمدرسة تَهْم بتكوين وتهذيب سلوك الطفل، كما تساعد على زيادة وعيه

وتعميق إدراكه بالمسؤولية تجاه المجتمع الذي ينتمي إليه". وعلى هذا الأساس، فإن التعليم يغرس منظومة من القيم الأخلاقية، الدينية، السلوكية والاجتماعية.

فالنظام التعليمي الفعال لا يقتصر فقط على تلقين العلم والمعرفة والقيم المرتبطة بالثقافة المشتركة، بل يهدف كذلك، إلى ضمان تطوير القدرات المادية والفكرية والمعنوية. وهكذا، فإن هذا التعليم، سيسمح لطالب العلم بمواجهة وإدارة حياته الشخصية والاجتماعية بكل حكمة ومسؤولية (Rutherford. W. I, 1971; Good. T, 1985; Hanson. E, 1985). لكن من الواضح كذلك، أن فساد أساليب التعليم التي اتبعت في السنوات الأخيرة في المدرسة الجزائرية، يتضمن عمليات تحصيل فاسدة في أعمال الإنشاء ووجود رشي من أجل النجاح أو التفوق المدرسي ومحسوبية في تعيين المعلمين ودروس خصوصية بدلا من التعليم النظامي واستغلال جنسي في الفصول الدراسية واقتصار التعليم على التلقين المعرفي دون إعطاء الوافر من الشرح أو ربط الدروس بالواقع المعيشي...

فالمنظومة التربوية كاملة مهالكة تعاني من خلل وافتقار للابتكار والإبداع ونظام تعليمي يعاني من جمود المناهج... كل ذلك أثبت فشل المدرسة الجزائرية في عملية غرس القيم الخلقية والدينية والاجتماعية، وتهذيب النفوس ودفعها للإقتداء بالمثل العليا وتشجيعها على ضبط النفس في لحظات الشعور بالغضب الشديد أو اليأس أو الرغبة في الانتقام.

وهكذا، فإن فساد أساليب التعليم في المدرسة الجزائرية، إضافة إلى الظروف الأسرية والمادية والدينية التي تساعد على الانحراف، قد تدفع المرأة المتعلمة، التي تكتسب مهارات ثقافية وتخصصات مميزة على ارتكاب جرائم المعلوماتية أو الجرائم التقليدية (كخيانة الأمانة والنصب والغش واختلاس المال العام والتزوير وتزييف العملة) التي تقع بالأساليب الكمبيوترية والتي تتطلب خبرة عالية، فضلا عن التحكم في جهاز الكمبيوتر ومختلف برنامج العقل الإلكتروني.

❖ الصُّحبة السيئة:

أما الاختلاط والتفاعل مع رفاق السوء الذين يتسمون بالأخلاق المنحرفة والممارسات الخاطئة والشريرة، فقد يجعل المرأة شاذة ومنحرفة في أفكارها وممارستها اليومية. حيث أكد الكثير من علماء الإحرام على تأثير الجماعات المنحرفة السلوك على الشباب الذين يمشون معظم وقتهم معهم، لاسيما إذا كان عند هؤلاء الأفراد استعداد نفسي للإسهام في السلوك الانحرافي. حيث بينت العديد من الدراسات الميدانية في هذا المجال، أن استجابة المرأة لجماعة رفاق السوء وتقليدهم في ارتكاب أنماط سلوكية إجرامية، تتوقف إلى حد كبير على شخصيتها ومقدار تأثيرها في الآخرين وتنشئتها الاجتماعية ومقدار رقابة الأسرة على سلوكها وأخلاقها (H. Becker, 1963; Sutherland, 1947; F.M. Thrasher, 1927; E. G. Tarde, 1890).

ومن علماء الإحرام الذين اهتموا بدراسة أثر الصُّحبة السيئة في ارتكاب السلوك الإجرامي العالمان Sutherland, (Gabriel Tarde, 1890; Edwin 1947) اللذان وضعوا "نظرية الاختلاط التفاضلي" التي مفادها أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب، وأنه كلما طالت مدة المخالطة في المواقع الجانحة أو الإجرامية، كلما زادت احتمالات تعلم أفعال الانحراف والجريمة (R. Lucchini, 1993; 1996).

❖ وسائل الإعلام:

أما وسائل الإعلام المرئية، فتأثيرها كبير على السلوك الإجرامي لدى المرأة من خلال الأفلام الرومانسية والمسلسلات الغرامية التي تظهر أساليب وحيل في الهروب من المنزل وارتكاب الجريمة وكيفية تجنب القانون لقاصرات غير ناضجات أو يعشن داخل أسر متصدعة، يسودها العنف والشجارات لأتفه الأسباب، أو لديهن استعداد للقيام بأفعال العنف والجريمة.

أما الأفلام الخليعة والمسلسلات الخيالية، فإنها تعمل على إثارة الغريزة الجنسية مما يدفع المراهقات عن طريق عرض قصص لا علاقة لها بالواقع المعيش إلى ارتكاب جرائم أخلاقية كإقامة علاقة جنسية غير مشروعة وهتك العرض أو الخوض في علاقة مثلية أو التحول إلى أم عازبة تعيش بين نار الإجهاض (وقتل النفس) أو ممارسة الدعارة (لتربية وإعالة طفل غير شرعي) (علي عبد الله حمادة، 2009).

وبعد تعرضنا إلى أهم الظروف النفسية الاجتماعية والاقتصادية الدافعة إلى الجريمة والتي تقتصر على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين المرأة والمحيط الذي تعيش فيه من أفراد الأسرة ورفاق السوء ووجوه سينمائية، تجدر الإشارة إلى التغيرات التي طرأت على نسق القيم الأسرية والاجتماعية، والتي أثرت كذلك سلبا وإيجابا على بناء الأسرة الجزائرية ووظيفتها.

2. التغيرات الاجتماعية والسلوك الإجرامي لدى المرأة الجزائرية:

إن التحضر والتحديث والعولمة (Urbanisation, modernisation and globalisation) هي ثلاث عمليات مترابطة أدت إلى التغير الذي انعكس سلبا وإيجابا على بناء الأسرة ووظيفتها. حيث نلاحظ اليوم ظاهرة عولمة الثقافة الغربية في الجزائر بشكل يلفت الانتباه. إذ نسجل مثلا زيادة مذهلة في حالات الانفصال والطلاق خلال العشرية الفارطة. كما نلاحظ ارتفاعا في عدد الأطفال غير الشرعيين وانخفاض معدلات الزواج وزيادة في عدد الأسر التي يتولى أمرها أحد الوالدين فقط (Adler. F, 1977; Davis N.J, 1977; Shelly L.I, 1981).

وتتأرجح نتائج الباحثين حول مسألة انتشار الفساد الأخلاقي عند النساء في الدول العربية عامة والجزائر على وجه الخصوص بين الضعف الذي أصاب التربية الأسرية من جهة والأسباب الاجتماعية الكامنة وراء انتشار السلوك الإجرامي لدى النساء من جهة أخرى (أحمد سالم الأحمر 2004؛ فادية عمر جولاني، 1998).

كما أن هناك دراسات حديثة قامت بربط السلوك الإجرامي وانتشار الفساد الأخلاقي بضعف الرقابة الأسرية وانتشار التسامح نحو السلوك الإجرامي وانشغال الوالدين بالعمل خارج المنزل وكثرة غياب الأب وتحليه باللامبالاة تجاه تربية الفتيات على وجه الخصوص، فضلا عن عدم احترامهن لأعراف وتقاليد المجتمع المتعارف عليها، وضعف الرقابة الذي ينعكس سلبا على تحصيلهن الدراسي، مما يؤدي بهن إلى التسرب أو الرسوب المدرسي والاختلاط برفاق السوء في وقت فراغهن (12).

وبما أن التعليم من أهم عوامل التحرر الاجتماعي الذي يتناسب طردا مع تحسين الظروف الاقتصادية، فالمرأة الجزائرية غير المتعلمة أو ذات مستوى تعليمي غير متقدم تجد صعوبة في التحرر اقتصاديا، خاصة وأن المجتمع الجزائري يعاني من أزمات اقتصادية خانقة في الآونة الأخيرة. فالتحرر الاجتماعي يبقى بوابة دخول المرأة للعالم الاقتصادي.

وبما أن نجاح المرأة الاقتصادي مرهون بمدى تحررها الاجتماعي، فالمرأة العاطلة عن العمل تشكو من القلق والكبت ونقص الثقة بالنفس. إذ أن حالتها النفسية المزرية تعوق تقدمها، فيصبح همها الشاغل البحث عن كيفية الحصول على المال لتحقيق أهدافها (رضا عبد المالك، 2004؛ رشيدة سبي، 2000).

وبما أن الأسرة هي المنطلق الأساسي والقوة الشرعية التي تواجهها المرأة للتحرر اجتماعيا، فالأب أو الأخ والزوج بعد الزواج قد يسهل أو يعرقل الظروف الاجتماعية المتعلقة بوجودها وكيانها. وبعد ذلك، تلعب الدولة دورا هاما في منحها الفرصة لتوظيف طاقتها واستغلال مؤهلاتها في منصب مأجور، لتتحرر اقتصاديا وتصبح فردا ناجحا في المجتمع. وهكذا،

يصبح تأهيل المرأة علميا ومعرفيا خطوة أساسية لتقدمها لكن، بدون انفتاح المجتمع عامة والأسرة بصفة خاصة كنواة هذا المجتمع، لا تستطيع المرأة التحرر اقتصاديا.

وهنا، يجب لفت الانتباه إلى أن المرأة الجزائرية، في كثير من الأحيان، لا تزال عاجزة عن كيفية التعاطي مع تحررها الاقتصادي والاجتماعي. فكثير من النساء في الجزائر يعتمدن كلياً على مصادرهن الاقتصادية، الأمر الذي يدفعهن إلى الاستغناء عن أسرتهن في عملية التحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات الاجتماعية، فيصبحن نجاحهن سلبيا ومدمرا. وتجدد الإشارة كذلك إلى أن التجربة التي تعيشها المرأة الجزائرية في الوقت الراهن من خلال محاولاتها نيل استقلالها الاجتماعي والاقتصادي قد جاءتها بمتاعب لا حدود لها على حساب مسؤولية الأطفال ما بعد الطلاق، أو أنواع كثيرة من السلوكيات الإجرامية ما بعد التحرر من سلطة الأب أو الزوج.

حيث أن الكثير من نساء اليوم أصبحن تحملن الفكرة التي مفادها أن التحرر الاجتماعي هو المخرج الوحيد للوصول إلى ما تشده من نجاحات مهنية تكفل لها التمتع بمزايا اقتصادية. إذ أصبح النجاح في المجتمع الجزائري هدفا رئيسيا سواء كان ذلك في الدراسة أو في الحصول على وظيفة أو حتى إقامة علاقة غير شرعية مع رجل متزوج وميسور الحال أو له علاقات متينة مع كبار المسؤولين، وقادر على التكفل بهن لفترة زمنية معينة وتحقيق غايتهم المستقبلية (Anne Besnier, 2004)؛ عبد الرحمان محمد العيسوي، 2004؛ طه عبد العظيم حسين، 2007).

فبالنسبة للنجاح المادي الفردي مثلا، فإن حدوث تغيرات معتبرة في القيم ذاتها أو توظيفات جديدة للقيم القديمة، قد جعلت بعض الأولياء يغضون الطرف عن الوسائل التي تحقق بها الفتيات نجاحتهن المتمثلة في تبني قواعد اللامعيارية مثل جرائم البغاء والآداب أو المتاجرة بالكحول والمخدرات أو التحايل على القوانين والقوانين بأفعال النصب والاختلاس واستغلال بعض المعارف عن طريق الرشوة وغيرها من الأنشطة التي تنحرف تماما عما تنص عليه القيم والمبادئ الأخلاقية السائدة.

بناء على ما سبق، فإن المرأة الجزائرية لم تعد تكتفي اليوم بأفعال السرقة في محطات الحافلات، داخل المنازل أو قاعات الأعراس. كما أن فعلها الإجرامي لا يقتصر فقط على المدن الكبرى، بل أصبح منتشرًا في العديد من المناطق المحافظة والنائية والريفية، كما تعددت مجالات أفعال المرأة الإجرامية إلى السرقة المخططة والمنظمة بشكل جيد ومحترف. وبهذا الصدد، فقد بحث العالم (Pollack, 1950) قضية وجود أنماط شبه ثابتة لجرائم النساء. فتوصل إلى أن جرائم النساء تقع غالبا في مخالفة الأخلاق الجنسية أو في نطاق جرائم القتل العمدي أو غير العمدي أو في نطاق الجرائم الاقتصادية. وبهذا الخصوص، فقد أكد العديد من الباحثين الاجتماعيين في جرائم النساء أن النساء يستخدمن الخداع والحيل في اقتراف جرائمهن في صورتين:

- تتمثل الصورة الأولى في المرأة الأنيقة، التي تبدو محترمة، في حين أنها في الواقع محترفة في مهنة اصطياد رجال متزوجين في منتصف العمر وميسوري الحال. فعندما يتقدم لها رجل يبدو ساذجا، تقوم هذه المرأة الفاتنة بإغرائه مع فكرة وضعه في موقف غير لائق. حينها، يظهر الشريك فجأة (وغالبا ما يكون هذا الشخص صديقها، خطيبها أو زوجها)، فيقوم بتهديد الضحية بفصح أمره أمام أسرته وزملائه في العمل، إن لم يدفع مبلغا ماليا يتناسب ووضعه الاقتصادي.
- أما الصورة الثانية، فتتمثل في المرأة التي تقوم بدور الإنسنة المزدهرة في عملها التجاري، المستقلة اجتماعيا والناجحة في مختلف أنواع الاستثمارات العقارية. وتكون هذه الأخيرة جميلة ولطيفة وقادرة على إغواء ضحيتها وإسقاطها في

شباكها. وباستخدام مهارتها في النصب والاحتيال، تستولي هذه الأخيرة على جزء مما يملكه المجني عليه من أراض أو منازل أو أموال ثم تختفي كليا (علي عبد الله حمادة، 2009؛ Carol Smart, 2012).

والملفت للانتباه في هذا المجال، هو أن إجرام النساء المنظم لا يقتصر على الأعمال المنافية للآداب وجرائم الاعتداء على الغير باستخدام السلاح الأبيض وسرقة السيارات والجرائم الاقتصادية مثل التزوير واختلاس الأموال العمومية وتزوير المحررات الرسمية والوثائق الإدارية، بل يتعداه إلى استهلاك وترويج المخدرات واختطاف الأطفال واكتساب مهارات في قيادة عصابات شريرة من كلا الجنسين. هذا فضلا عن جرائم القتل العمدي التي ترتكبها النساء باستخدام السم المخصص للجرذان في أكل الضحية (التي غالبا ما تمثل الزوج الخائن)، ثم تقطيع جسده حتى يصبح من السهل رميه في سلة المهملات أو دفنه.

وغالبا ما يغذي سلوك المرأة التي تم خداعها من قبل خطيبها أو زوجها الرغبة في الانتقام. حيث تشعر بأنها مظلومة، مما يفرضي إلى شعورها بالغضب الشديد والإحباط والكراهية والحقد والدونية، مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتكابها الفعل الإجرامي البشع (نوال مسيخ، 2009؛ حريدة البصائر، 2009؛ علي عبد الله حمادة، 2009).

وفي كثير من الحالات، لا تكتفي المرأة المتضررة والتي تشعر بأن كل طاقتها قد استنزفت في محاولة إرضاء زوجها، وأن شباها وجهاها قد سرقا منها ظلما بعملية قتل ما تعتبره جلادها، بل تقوم كذلك بتخديره ثم إبرام النار فوقه إلى درجة تشويهه جثته كلية.

فسلوك المرأة الإجرامي هو نتيجة لتحول بعض الأسر الجزائرية المحافظة على العادات والتقاليد والقيم والأخلاق النبيلة إلى أسر ليبرالية يسودها التسامح المفرط. حيث نجد بعض الأسر اليوم تبيح استخدام الوسائل غير الشرعية مثل التحايل والغش والرشوة والنصب لتحقيق غايات يناهزن في الحصول على النجاح الدراسي أو الاستقرار الوظيفي أو زواج المصلحة. وفضلا عن ذلك، فإن الظروف الاقتصادية المزرية والمعاناة الحياتية تساعد على انحراف الفتيات وولوجهن عالم الإجرام (ريتا سيمون، 1975؛ فينمان، 1980-1994).

وبالإضافة إلى التنشئة الخاطئة، وتمتع المرأة اليوم بحرية مفرطة تؤدي بها إلى الميول المضادة للمجتمع، تلعب سمات الشخصية الفردية دورا هاما في سلوك المرأة. إذ نميز بين ثلاث أنماط أساسية من الشخصية التي تقابل ثلاث آليات للتطبيع الاجتماعي:

- توجد المرأة التي تحكمها العادات والتقاليد في نشاطها اليومي، وهذا النمط يحاول الامتثال للتقاليد في شؤون حياتها والتصرف وفق ما تعلمته من تربية والدية ومبادئ دينية وأخلاقية.
- أما النمط الثاني، فهي المرأة التي تتسم بالشخصية المستقلة. حيث تكون الفتاة قوية الشخصية وتتسم بالنضج، وتسير حسب وعيها وضميرها ومبادئها الأخلاقية المكتسبة منذ الصغر وتتصرف مع الغير حسب الأعراف والقيم التي جسدها المجتمع.
- ويوجد النمط الثالث الذي يتميز بالشخصية التابعة للغير، حيث تتسم المرأة بالسلوك الاتكالي، وتتصرف تبعا لما ينتظره منها الغير.

وهكذا، يبدو من الواضح أنه، مهما كانت سمات شخصية المرأة، فإن خدمة التربية الأسرية للأهداف الاجتماعية العامة للمجتمع تظل ذات قيمة جوهرية. وبهذا الصدد، لا تزال التنشئة الأسرية والاجتماعية تسهر بأهمية كبيرة على توفير

الحاجات السيكلوجية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية والدينية للفتيات على وجه الخصوص، مما يسهم في بث الطمأنينة والاستقرار في نفوسهن كما يحميهم من الانحراف أو العود إلى عالم الإجرام.

وبغض النظر عن النتائج التي توصلت إليها الدراسات الميدانية، يبقى صحيح أن عدد النساء اللاتي يقعن تحت طائلة القانون في المجتمع الجزائري أقل بكثير من عدد الرجال، كما أن اختلاف إجماع المرأة عن إجماع الرجل يكون عادة في نوعية الجرائم وليس في عددها، وأن أفعال المرأة الإجرامية تبقى متوسطة الخطورة والعقوبة مثل جنح المعلوماتية والسرقة والزنا والضرب وتخريب أملاك الغير والاحتيال والتزوير والمتاجرة بالمخدرات، وخفيفة الخطورة مثل مخالفات المرور أو المخالفات الجنسية أو غيرها.

خلاصة:

كتفسير للفعل الإجرامي لدى المرأة بخاصة في العصر الحديث، يمكن القول أنه لا يوجد عامل أو دافع أو متغير واحد يفسر جرائم النساء، بل أن هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في سلوك المرأة الجزائرية اليوم، نذكر منها: انحلال الروابط الأسرية وضعف الرقابة الأسرية والوازع الديني، وانخفاض المعايير الأخلاقية لدى الوالدين وغياب أحدهما مدة طويلة. فضلا عن اختلاط المرأة برفاق السوء وانحرافها في تيارات السلوك الإجرامي بعد تحررها كلية من العادات والتقاليد والمعتقدات الاجتماعية المستمدة من الثقافة العربية والدين الإسلامي. كما لا ننسى الضغوط المادية والمعنوية واختلاط الحلال والحرام داخل البيوت، وتلاشي قوانين الدولة العقابية وانتشار الفساد الأخلاقي، وانتشار ظاهرة التساهل الجنسي والاغتصاب في المناطق الحضرية. فكل هذه الظروف والمواقف مجتمعة تدفع بعض النساء الجزائريات في الوقت الحاضر إلى ارتكاب سلوكات إجرامية.

ولكن على الرغم من ذلك، يبدو واضحا كذلك أننا لسنا أمام حالة تأهب ولا يوجد سبب للقلق، لا سيما وأن عدد النساء المجرمات في المجتمع الجزائري أقل بكثير من عدد الرجال. كما أن أنماط الجريمة النسائية تتأرجح بين الإجماع المتوسط الخطورة والعقوبة والإجماع الخفيف دون أن ننسى أن التنشئة الاجتماعية والأسرية لا تزال تسهر على صقل شخصية المرأة وتعليمها القيم الاجتماعية والأخلاقية الإيجابية كما تغرس عوامل ضبط داخلية لسلوكها وتحقق نضجها النفسي عن طريق تعليمها المهارات التي تمكنها من الاندماج اجتماعيا، فضلا عن تحقيق حاجاتها السيكلوجية والعاطفية حتى تصبح شخصا صالحا في المجتمع.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نقترح بعض الإجراءات الفعالة التي تكفل تحسين ظروف المرأة النفسية والاجتماعية والاقتصادية، لتجنب الانحراف في تيارات الإجرام، كما يلي:

- التأكيد على دور الأسرة في الاهتمام بالفتيات.
- منح مساعدات مادية للنساء الفقيرات أو المحتجات لضمان عدم ولوجهن عالم الانحراف والجريمة بسبب العوز والحاجة المادية.
- نشر الوعي الديني وتدعيم قوانين الضمان الاجتماعي لحماية المرأة من الضياع.
- والتأكيد على تعليم المرأة وتنقيتها وتبصيرها بحقوقها وواجباتها نحو أطفالها.

الهوامش:

- (1) جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان: الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 181.
- (2) نفس المرجع، ص 206.
- (3) حسان حوحو، الجريمة النسوية في الجزائر، منتدى المهندسين المغاربة، 2008.
- (4) تقرير مصالح الشرطة القضائية، الجزائر العاصمة، 2006.
- (5) تقرير مصالح الدرك الوطني، الجزائر العاصمة، 2006.
- (6) تقرير مصالح الشرطة القضائية والدرك الوطني، الجزائر العاصمة، جويلية 2007.
- (7) تقرير مصالح الدرك الوطني، نفس المرجع، 2007.
- (8) تقرير مصالح الدرك الوطني، الجزائر العاصمة، 2008.
- (9) نوار أ، القتل في مقدمة الجرائم التي ترتكبها المرأة - الإحرام النسوي... صورة لانحراف الأسر! مقال نشر في جريدة المساء يوم 07 - 10 - 2008.
- (10) تقرير مصالح الدرك الوطني، نفس المرجع، 2006.
- (11) أ.عبد الله أحمد عبد الله المصراحي، قراءة اجتماعية معاصرة في النظريات المفسرة للجريمة والانحراف www.minshawi.com، خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث الظاهرة الإجرامية: الماهية، والتفسير، بمنظور اجتماعي معاصر.
- (12) عمر عسوس، دور الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة، الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1996.